

التغيرات الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية في مصر العليا وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي
د/ يوسف محمد حمادة عبد الرحمن
مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة البحث:

يعتبر الأمن الغذائي مفهوم حديث نسبياً، حيث لم يشع استخدامه إلا في السبعينيات من القرن الماضي، حيث تفاقمت أزمة الغذاء في معظم الدول المختلفة، وتزايد اعتماد هذه الدول على الدول المتقدمة في الحصول على احتياجاتها الغذائية، مع ما ينطوي على ذلك من تهديد بخطر التبعية⁽¹³⁾، ومن ثم فقد شاع استخدام هذا التعبير في تلك الدول منذ ذلك الوقت⁽⁸⁾.

ويعد الأمن الغذائي مفهوماً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية واستراتيجية وسياسية، بل يمكن القول بأن الأمن الغذائي هو سياسة لها مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية. ويختلف مفهوم هذه السياسة من مجتمع لآخر، ومن زمن لأخر، داخل المجتمع الواحد. ومن ثم فإنه يجب عند النظر إلى قضية الأمن الغذائي لا تعالج من منظور اقتصادي فحسب، بل يجب أن ينظر إليها على أنها هدف مركب ذو محاور متعددة تقتضي معالجته إعطاء كل محور منهم وزنا مختلفاً، حتى يمكن تحقيق قدر متوازن بين هذه المحاور، والتي تشكل في مجملها تحقيق الأمن الغذائي⁽⁸⁾.

ومن جهة أخرى، فقد عرف بعض الاقتصاديين مفهوم الأمن الغذائي بأنه تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وتوجيه الإنتاج في ضوء مبدأ الميزة النسبية، كما يقصد بالأمن الغذائي أيضاً بأنه مجموعة العمليات المنظمة والمخططة من أجل توفير أقصى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالكمية والنوعية اللازمة لحياة الإنسان، في حدود دخله الفردي الحقيقي⁽²⁴⁾.

ويعني مفهوم الأمن الغذائي بالنسبة للفرد بأنه مدى قدرته المالية على أن يطعم نفسه وأفراد أسرته، وأن تكون ميزانيته المحدودة أو غير المحدودة قادرة على أن تلبى كل طلباته سواء من الغذاء أو من السلع الغذائية عالية القيمة⁽³¹⁾. ويعرف الأمن الغذائي أيضاً بأنه توفير الغذاء الكافي للسكان واللازم لاحتياجاتهم البيولوجية وممارسة أنشطتهم المتنوعة، مع ضمان وصوله للدول والفئات والأفراد الفقيرة بدون ضغط، سواء بواسطة الدولة، أو عن طريق آلية السوق أو كلاهما، واعتماداً على الإنتاج المحلي أو الواردات أو المساعدات أو بهم معاً في إطار الاستخدام الكفاءة للموارد⁽²⁰⁾.

ويقصد بالأمن الغذائي أيضاً أنه مدى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من هذه الاحتياجات بانتظام. ويتم توفير احتياجات الغذاء عادة إما عن طريق إنتاج السلع الغذائية محلياً أو عن طريق توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات، ومن ثم فإن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية

أو حتى الجانب الأعظم منها محلياً، بل ينطوي أساساً على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات، إما بإننتاجها مباشرةً أو باستيرادها مقابل تصدير منتجات أخرى، وقد تتمتع بميزة نسبية أعلى. وعلى ذلك فإن الأمن الغذائي طبقاً لهذا المفهوم، يختلف عن مفهوم ضرورة توفير مخزون استراتيجي كافٍ من السلع الغذائية، خاصةً في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم، حيث يمثل المخزون الاستراتيجي جانب المدى القصير، في الإطار العام لقضية الأمن الغذائي⁽¹⁹⁾.

ومن خلال استعراض مفاهيم الأمن الغذائي، فإنه يتضح نقطة هامة، وهي أنه ليس من الضروري لتحقيق الأمن الغذائي أن يكون هناك اكتفاء ذاتي بنسبة 100% من كل المحاصيل، لأن ذلك يعتبر مستحيلاً على المستوى العالمي، حيث أنه لا توجد دولة، يمكن أن تحقق اكتفاء ذاتياً في كل المحاصيل المنتجة بها، وكذلك على مستوى مصر، فإن محدودية الأراضي بصفة خاصة، ومحدودية الموارد الاقتصادية الزراعية بصفة عامة، يمكن أن تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك⁽²⁰⁾. والاكتفاء الذاتي عبارة عن السياسة الاقتصادية التي تتبعها دولة معينة في بناء اقتصادها القومي، والتي تتضمن مجموعة من البرامج والوسائل الخاصة بالإنتاج والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، ويتراكم هدفها في التقليل من درجة الاعتماد في تبادل السلع والخدمات على دول أخرى، كما يتراكم هدفها أيضاً في تقليل الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجاتها⁽²¹⁾. وعلى ذلك فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، يقصد به النسبة بين كل من كمية الإنتاج المحلي من السلع والكمية المستهلكة منها خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة⁽²²⁾. كما يقصد بالاكتفاء الذاتي أيضاً مدى قدرة مجتمع ما على إنتاج كافة احتياجاته محلياً، اعتماداً على موارده المتاحة الطبيعية والبشرية والمادية دون الحاجة إلى الآخرين⁽³⁾.

وتعتبر حاجة الإنسان إلى الطعام من أكثر الحاجات إلحاحاً، حيث أنها حاجة غريزية متواصلة ومتعددة. ولقد ظلت مشكلة توفير الغذاء، هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات على مر العصور، حيث كانت تزايد حدتها تارة، ثم تخف حدتها تارة أخرى، تبعاً للتغير الظروفي، ولا تعتبر مشكلة الغذاء وليدة اليوم، بل تمتد إلى سنوات طويلة مضت، فقد نبه الاقتصادي الإنجليزي توماس مالتس عام 1798 ميلادياً، إلى الاختلال المتوقع بين الزيادة في السكان، ونقص الموارد الغذائية، ورغم ما وجه إلى نظرية مالتس من انتقادات، إلا أنها كانت إشارة لظاهرة خطيرة، بدأت تظهر بعد ذلك في كثير من الدول النامية. ثم قام بعد ذلك الاقتصادي الأمريكي ليستر براون بنشر أبحاثه خلال عامي 1963، 1965، والتي نبهت لخطورة مشكلة الغذاء، وتوقعات الإنتاج في عام 2000. حيث كانت تدلّ أبحاثه على أن الدول المتقدمة لابد وأن تزيد من صادراتها من الحبوب إلى الدول النامية بمقدار أربع مرات، لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لهذه الدول، وذلك على الرغم من إمكانية زيادة الإنتاج من الحبوب في الدول النامية بمقدار ثلات مرات، وذلك حتى عام 2000⁽²²⁾. وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات، فقد ظل العالم منشغلًا بقضايا النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي، وبالنقدم الهائل في التكنولوجيا، وظلت الدول النامية مشغولة بخطط التنمية، خاصةً في مجال الصناعة، وفي مجال مشكلات نقص العملات الحرة. ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي واجه العالم أزمة الغذاء الخطيرة، الأمر الذي دفع معظم الدول إلى الدعوة لعقد المؤتمر العالمي للغذاء خلال عام 1974 للبحث عن حلول سريعة لمشكلة الجوع وسوء التغذية، كما تم إنشاء مجلس الغذاء العالمي، المنبثق من مؤتمر الغذاء

العالمي، والذي كان يضم ممثلي 36 دولة، حيث كان يعقد اجتماعاته بصفة سنوية. مما يدل على أن مشكلة الغذاء قد أصبحت من أهم الموضوعات التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وعلى ذلك فإن مفهوم المشكلة الغذائية يقصد به عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء عن سد حاجة الاستهلاك المحلي منه⁽²⁶⁾.

ويعتبر المعيار الأساسي والشائع لقياس الفجوة الغذائية هو الفرق بين الإنتاج والاستهلاك لبلد معين، إلا أن هذا المفهوم يسود عادة في البلاد المتقدمة، والتي يغطي فيها الإنتاج المحلي الطلب المحلي، أو الاستهلاك بشكل عام، أما في البلاد النامية، حيث لا يكفي فيها الإنتاج المحلي لنغطية الاستهلاك، بالإضافة إلى أنها لا تملك القوى الشرائية لنغطية هذه الفجوة، وبالتالي فإن مفهوم الفجوة الغذائية يتحدد على أساس الفرق بين الإنتاج المحلي والحاجة الموضوعية، والتي تقدر على أساس المعايير الدولية، ويطلق على هذا المفهوم الفجوة الموضوعية، مقابل المفهوم الشائع والذي يسمى بالفجوة الظاهرة⁽²⁸⁾. ويقصد أيضاً بالفجوة الغذائية عدم كفاية الإنتاج المحلي من الموارد الغذائية المختلفة لسد الاحتياجات الغذائية فيها للسكان، أو تقدر بحسب الفرق بين الإنتاج المحلي من الموارد الغذائية ومجموع الاحتياجات الاستهلاكية. وعلى ذلك فإن الفجوة الغذائية تساوي الإنتاج الغذائي مطروحاً منه الاستهلاك الغذائي، وهي قيمة سالبة⁽¹⁸⁾.

ويوجد مفهوم آخر للفجوة الغذائية وهو مقدار عجز الطاقة الإنتاجية المحلية للغذاء عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية لإفراد المجتمع، وتقاس الفجوة بمقدار الفرق بين إجمالي المنتاج للاستهلاك من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محلياً، وفقاً لهذا المقياس فإنه يوجد عاملان يؤثران في نمو هذه الفجوة الغذائية بطريقة عكسية وهما الإنتاج والاستهلاك، فزيادة الأول تؤدي إلى انكمash هذه الفجوة الغذائية، أما زيادة الثاني فتؤدي إلى اتساعها، وعادة ما تلجم الدول إلى استيراد الغذاء لسد الفجوة الغذائية، مما يضر بمستوى أمنها الغذائي⁽³²⁾. وقد ترتب على تفاقم وزدياد حدة الفجوة الغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر إلى ظهور العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاقتصاد المصري، وذلك لأن تزايد كمية وقيمة الواردات المصرية من محاصيل الحبوب، في ظل محدودية الموارد من النقد الأجنبي والارتفاع المتزايد للأسعار العالمية لهذه الحبوب يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة عبء الدين خارجية، مما يعرقل جهود التنمية بالإضافة إلى أن الاستمرار في استيراد محاصيل الحبوب الغذائية، يشكل عامل جذب للتضخم العالمي، وبظهور هذا النوع من التضخم نتيجة للعلاقات الاقتصادية القائمة بين مصر والدول الزراعية الكبرى، وبصفة خاصة العلاقات الاقتصادية التي ترتبط بها تضخم النفقة أو التكاليف في الاقتصاد المصري⁽¹¹⁾.

ومن جهة أخرى فإن محاصيل الحبوب تعتبر من السلع الإستراتيجية الهامة، خاصة محصول القمح والذرة الشامية، ولذا فقد تستخدمها الدول المتقدمة كوسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي، على كل من الدول النامية والمتخلفة، ومن ثم فكلما ازداد حجم الفجوة الغذائية كلما ازدادت تبعية الدولة للدول الأخرى المصدرة. وقد يؤدي تفاقم الفجوة في محاصيل الحبوب إلى زيادة الاضطرابات الداخلية وخاصة في أوقات الأزمات، مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى عدم حصول الطبقات الفقيرة من الشعب على ما تحتاجه من الحبوب يؤدي عادة إلى خلق نوع من عدم الاستقرار الاجتماعي بين الطبقات⁽¹⁹⁾.

وقد أعدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إستراتيجية للتنمية الزراعية في الثمانينات من القرن الماضي، حيث عرفت فيها الأمن الغذائي بأنه إمكانية إنتاج المقادير المختلفة من السلع الزراعية، التي تغطي باحتياجات المجتمع، حيث يتكون المعروض من السلع الغذائية من مكونين أساسيين هما الإنتاج المحلي والواردات. وقد استهدفت سياسة التنمية الزراعية في الثمانينات من القرن الماضي زيادة درجة الاعتماد على الإنتاج المحلي، بما لا يتعارض مع تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا التخصص والميزة النسبية⁽³⁰⁾. ولاشك أن متغيرات الزراعة المصرية مع بدء التغيرات المناخية سوف تختلف وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الفنية المتصلة بانخفاض منسوب مياه النيل، وارتفاع درجة حرارة الجو مع زيادة الجفاف وخاصة بالوجه القبلي وما يتربى على ذلك من آثار. ويعنى ذلك زيادة العبء الملقى على عائق الزراعة المصرية في الوفاء بالمتطلبات الغذائية للسكان مما يستلزم تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية لزيادة رفاهية أفراد المجتمع.

مشكلة البحث وهدفه:

يتمثل الأمن الغذائي من المنظور الاقتصادي، في قدرة المجتمع على توفير احتياجات الغذاء الأساسية لكافة السكان، مع ضمان حد أدنى من هذه الاحتياجات بانتظام، وترجع مشكلة الأمن الغذائي على المستوى القومي، أو على المستوى العالمي إلى عدم التوازن بين عرض وطلب المواد الغذائية في كل الأسواق⁽¹⁾.

ونتيجة للخلل في التوازن بين عرض وطلب المواد الغذائية في الأسواق، ظهر ما يعرف بالفجوة الغذائية الكمية والقيمية، والتي يعاني من آثارها المجتمع المصري، الأمر الذي أدى أيضاً إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في غالبية المواد الغذائية، مما أثر على مستوى الأمن الغذائي القومي. وقد أصبحت مشكلة الغذاء مماثلة في نقص الكميات التي يحصل عليها الفرد في مصر، من المنتج المحلي في بعض المجموعات الغذائية، من أهم المشكلات الاقتصادية في مصر، والتي قد تتمثل في استنفاد حصيلة الصادرات في استيراد المواد الغذائية، وزيادة أعباء الديون الخارجية المصرية، بسبب توجيهه القروض نحو استيراد الغذاء، وزيادة العجز في الميزانية العامة للدولة، نتيجة لزيادة مخصصات الدعم، والتي وصلت إلى حوالي 10 مليارات جنيه وجهت للغذاء خلال عام 2006، وخاصة مع زيادة أسعار السلع والمنتجات الغذائية عالمياً في السنوات الأخيرة، مما يزيد من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة. وهذه الأعباء من شأنها التأثير على المشروعات الجديدة والخطط التنموية، وتزداد العجز في الميزان التجاري، وزيادة الضغوط الخارجية السياسية والاقتصادية على متخذي القرار، حتى أن هذه الآثار السلبية قد انعكست على إنتاجية أفراد المجتمع أيضاً. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الفجوة الغذائية المصرية لم تظهر بشكل ملحوظ إلا في بداية السبعينيات من القرن الماضي باستثناء الفجوة في القمح ودقيقه، والتي كانت قد ظهرت في حقبة السبعينيات، واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت حوالي 6 مليون طن عام 2005⁽²⁶⁾.

وتتبرأ محاصيل الحبوب من المحاصيل الإستراتيجية في معظم دول العالم بصفة عامة والدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة. إذ تعد الغذاء الرئيسي والهام للإنسان باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة، لاحتوائها على نسبة عالية من المواد الكربوهيدراتية، كما أنها تحتوى على العديد من الأملاح والفيتامينات والمعادن، بالإضافة إلى استخدام الحبوب الغذائية في مصر كعلف للحيوان وذلك لإنتاج الحوم والألبان⁽¹⁶⁾. وتتضح أهمية الحبوب الغذائية الرئيسية في أنها أصبحت تمثل جانباً في التجارة الخارجية المصرية، حيث يتركز الجزء الأكبر من الواردات

الزراعية، في جانب مجموعة الحبوب المتمثلة في القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة، بينما يمثل الأرز جانبًا هاماً من الصادرات المصرية. وتمثل هذه الحبوب المكون الرئيسي لغذاء الفرد في مصر، والذي ينفق عليه ما يزيد عن 60% من جملة دخل الأسرة، ومن ثم فإن توافر الحبوب يمثل أحد العوامل الأساسية في تحقيق الأمان الغذائي، والذي يعتبر من أهم قضايا السياسة الزراعية والغذائية في مصر⁽²⁹⁾.

وتعد جمهورية مصر العربية من الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب التقدم، والتي تسير بخطى سريعة بين معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء، لذا فقد تركزت أهداف السياسة الاقتصادية الزراعية المصرية في هذا المجال على تحقيق التوازن بين العرض والطلب لمحاصيل الحبوب الرئيسية، وهي تعتمد في ذلك على محورين هما التوسيع الزراعي الأفقي والتوسيع الزراعي الرأسي لمحاصيل الحبوب، بهدف محاولة زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل، لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وتقويم حصيلة مناسبة من المدخرات التي يمكن أن تستثمر في مشروعات جديدة لدفع عجلة التقدم والتنمية⁽²⁶⁾.

تتمثل مشكلة البحث في أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في مجال التنمية الزراعية في مصر، إلا أن الكميات المستهلكة من المحاصيل الغذائية وخاصة محصول القمح والذرة الشامية مازالت تتجه إلى الزيادة المستمرة عاماً بعد آخر، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية التي تمثل في الفرق بين الكميات المنتجة والكميات المستهلكة من محصول القمح والذرة الشامية ومن ثم تزايد الواردات وتراجع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية وتقلص دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى تناقص نصيب الفرد من الغذاء، مما قد يؤثر بالسلب على صحة الإنسان. كما يهدف البحث إلى دراسة التغيرات الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي وإمكانية تحسينها لتحقيق الأمان الغذائي، من خلال تعديل الخريطة الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي.

طريقة البحث ومصادر البيانات:

تدور مشكلة البحث حول التغيرات الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي وإمكانية تحسينها، حيث أن مشكلة الزيادة السكانية في مصر تسير معها وفي نفس الاتجاه مشكلة أخرى – وهي زيادة الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعي عموماً – وهذا الوضع يزداد تصعيدها إذا ما علمنا أن متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية وبالتالي متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في تناقص مستمر، مما يستوجب العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية بمعدلات مرتفعة حتى يمكن تغطية فائض الطلب على المنتجات الغذائية⁽¹⁴⁾.

ويقصد بالإنتاج أيضاً العمل على خلق السلع والخدمات بقصد الاستفادة منها وبقصد استخدامها لإشباع الحاجات الإنسانية، وعملية خلق السلع أي – إنتاجها – يتطلب استخدام عناصر الإنتاج والتأليف بينها بنسب معينة، وتحتاج هذه النسب من سلعة إلى أخرى، وكذلك حسب الأسلوب الإنتاجي المتبعة⁽¹⁵⁾. كما يعتبر إجمالي الناتج من المحاصيل الرئيسية، محصلة لكل من إجمالي المساحة المزروعة من جانب والإنتاجية الفدانية من جانب آخر، حيث تعتبر زيادة الإنتاجية الفدانية هي أهم أساليب التوسيع الزراعي الرأسي، والتي تهدف الدولة وكافة المؤسسات البحثية من خلالها تحسين الأصناف المنزرعة واستنباط الجديد منها لزيادة الإنتاجية الفدانية،

باعتبرها أحد المحددات الهامة، والتي تسهم في زيادة الإنتاج الكلى من المحاصيل الرئيسية⁽¹²⁾.

ومما لا شك فيه أن التغيرات السنوية، والتي تمثل في كل من المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاجية الفدانية، تؤثر أيضاً في مقدار الناتج الكلى من المحاصيل الرئيسية، كما تتأثر كلاً من المساحة المزروعة ومقدار الإنتاجية الفدانية بالعديد من العوامل البيولوجية، والتكنيكية، والسياسية، والاقتصادية والتي من أهمها الأربحية النسبية لمختلف المحاصيل المشتركة في الدورة مع المحاصيل الرئيسية، ومدى جودة الأراضي الزراعية، وكذلك الأساليب الإنتاجية المتبعة، وكميات المياه المتاحة لري المحاصيل⁽⁹⁾. ومن ثم يجب الوقوف على أسباب تلك المشكلة والتحقق منها بالبحث والدراسة، وأن مفهوم التركيب الصنفي الأمثل أو الأولق هو مفهوم ديناميكي قابل للتغيير، فما هو أمثل في ظروف مناخية سابقة قد لا يكون هو الأمثل اليوم. ليتحدد الهدف الرئيسي لذلك البحث في محاولة التوصل إلى أفضل الخرائط الإنتاجية الممكنة لمحصول الذرة الشامية في ظل التغيرات المناخية بمصر العليا، والوصول إلى الخريطة الإنتاجية المثلى لمحصول الذرة الشامية مما يؤدي إلى توصيف أولق خريطة إنتاجية لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في الوجه القبلي تعمل على زيادة الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية في ظل التغيرات المناخية، والمقارنة بين الوضع الإنتاجي الحالي والوضع الأولق.

وقد اعتمد البحث على طرق التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي في دراسة التركيب الصنفي الحالي لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي، كما اعتمد البحث أيضاً على أسلوب البرمجة الخطية كأحد الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات، والتي تتعلق بإعادة رسم الخريطة الصنفية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا بأفضل طريقة ممكنة، وذلك من أجل تعظيم الدالة الإستهدافية في ظل بعض القيود المناخية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الحكومية المختلفة.

نتائج البحث:

أولاً: الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

لعبت محاصيل الحبوب منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر دورا هاما في استقرار الإنسان وتقدمه. ومن المعروف أن هذه المحاصيل تكون ثالثي كمية المادة الجافة، وحوالي نصف كمية البروتين التي يتناولها الإنسان في غذائه، وخاصة في الدول النامية، بينما تقل هذه الكميات في الدول المتقدمة. وبقدر متوسط مساحة الحبوب الرئيسية في مصر بحوالي 7.461 مليون فدان تمثل حوالي 48.151 % من إجمالي المساحة الم耽ولة بمصر، والبالغة حوالي 15.495 مليون فدان في عام 2009/2010⁽³¹⁾. ويلاحظ أن المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب الرئيسية قد ازدادت من حوالي 3.537 مليون فدان في عام 1989/1990، إلى حوالي 4.224 مليون فدان في عام 1999/2000، ثم إلى حوالي 7.461 مليون فدان في عام 2009/2010، وذلك نتيجة لاتباع سياسة التحرر الاقتصادي لمعظم المحاصيل الزراعية، وتحقيق أسعار مزرعية عادلة ومناسبة، تحفز المزارع علي زيادة المساحة المزروعة، بالإضافة إلى إمكانية زراعة هذه المحاصيل في أراض الاستصلاح الجديدة⁽³¹⁾.

وترجع أهمية مجموعة محاصيل الحبوب للعديد من العوامل من أهمها⁽²⁷⁾:

1. سهولة تخزينها لأنها من الرطوبة.
2. ارتفاع قيمتها الغذائية لارتفاع محتواها من النشا، واحتواها أيضا على قدر كبير من البروتين والدهون، إلى جانب العناصر الغذائية الأخرى.
3. الاستجابة الجيدة لهذه المحاصيل لتحسين الظروف البيئية، وللتباين الواسع في الخصائص الوراثية، مما يساعد على تحسين الأصناف المتباعدة منها عند الزراعة.
4. يستفاد من حبوبها في غذاء الإنسان والحيوان، كما يستفاد من ناتجها الثانوي في تغذية الحيوانات.

(أ) الخريطة الإنتاجية:

الخريطة الإنتاجية ما هي إلا محصلة لتفاعل العوامل الاقتصادية والطبيعية والتكنولوجية والتشريعية، والتي تؤدي إلى إنتاج المحصول الزراعي الذي يتكون منه التركيب الصنفي، ويمكن تعريفه بأنه قائمة تضم الأصناف المختلفة والتي سيتم إنتاجها مقررتا بالمساحات المخصصة لكل منها في الموسم الزراعي.

(ب) العوامل المؤثرة في الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

تتأثر الخريطة الإنتاجية بدرجة كبيرة و مباشرة بكل من الموارد الأرضية المتاحة و خواصها الفيزيقية والكيمائية والمناخية ومدى توافر بذور الأصناف اللازمة لزراعتها. ولعل اختلاف الظروف الطبيعية بين مختلف المناطق بمصر تعد أهم العوامل المؤثرة على الخريطة الإنتاجية واختلافها من منطقة إلى أخرى، لما توفره من إمكانيات ملائمة لنوع الإنتاج، كذلك تتأثر الخريطة الإنتاجية برغبة المجتمع في سد احتياجاته من السلع الغذائية المختلفة لمواجهة التزايد المستمر في معدلات السكان أو بالرغبة في تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري لصالح الدولة لتوفير العملة الصعبة. كما ترجع بعض العوامل التي تؤثر في الخريطة الإنتاجية إلى شهرة البلاد أو مهارة الأهلية الموروثة المكتسبة في إنتاج معين مثل تخصص بعض المراكز في زراعة محصول الثوم الذي يصلح للتصدير، كذلك

وجود بعض المصانع في منطقة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع انتشار المحاصيل الوسيطة، كما أن انتشار الأمراض والآفات التي تصيب أصناف معينة وطبيعة العمليات الزراعية التي تتبع تؤدي في مجملها إلى التأثير على الخريطة الإنتاجية، بالإضافة إلى العوامل الرئيسية التي تؤثر على التكاليف التسويقية والتي تؤثر بالطبع على الخريطة الإنتاجية.

(ج) الأسس التي تقوم عليها الخريطة الإنتاجية:

تحدد الأسس التي تقوم عليها الخريطة الإنتاجية وفقاً للأهداف المطلوبة، وذلك في ظل الظروف المحيطة بهذه الأهداف، ولعل من أهم هذه الأسس:

1- توافر محاصيل الغذاء: يراعي في الخريطة الإنتاجية توافر محاصيل الغذاء الرئيسية لما لها من أهمية إستراتيجية في غذاء الإنسان، مما يوجب توافر قدر كافي من هذه الأصناف مراعاة لاحتياجات الاستهلاك الإنسانية المتزايدة، أو على الأقل توافر قدر كاف من هذه الأصناف بالشكل الذي يقلل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج لبعض من هذه الأصناف.

2- المتاح من المياه: لاشك أن القطاع الزراعي يعتمد بشكل جوهري على مدي توافر المياه أكثر من أي قطاع إنتاجي آخر في الاقتصاد القومي، إذ يعتبر توافر المياه الازمة لري مختلف المحاصيل الزراعية أهم العوامل المحددة للتلوّع في هذا القطاع، كما تعد كمية المياه المتوفرة أهم الأسس المحددة للتلوّع والانكمash في مساحات بعض الأصناف على حساب بعضها البعض، حيث تختلف الاحتياجات المائية الفدائية من محصول إلى آخر ومن منطقة إلى آخر ومن صنف إلى آخر، مما يوجب استعمالها واستغلالها إلى أقصى حد ممكن وبفاءة عالية، فالأنصاف الجديدة عالية الاستهلاك للمياه.

3- المتاح من مستلزمات الإنتاج: تلعب مستلزمات الإنتاج ومدى توافرها من أسمدة ومبادات وتقاوي دوراً هاماً في استغلال المساحة الأرضية المتاحة، وينعكس ذلك على الخريطة الإنتاجية، إذ يتربّط على محدودية واحدة أو أكثر من مستلزمات الإنتاج تعديل مساحات بعض الأصناف داخل الخريطة الإنتاجية، وبالتالي تقنيات استخدام هذه الموارد في ضوء محدوديتها، كما أن بعض مستلزمات الإنتاج المتاحة ومدى توافرها لدى المنتجين أكبر الأثر في اختيار الخريطة الإنتاجية، فالأنصاف الجديدة عالية الاستهلاك للأسمدة.

4- المتاح من الأراضي: تلعب الأراضي الزراعية ومدى توافرها دوراً هاماً في زراعة الأصناف المتاحة تقواها، وينعكس ذلك على الخريطة الإنتاجية، إذ يتربّط على محدودية الأراضي الزراعية تعديل مساحات بعض الأصناف داخل الخريطة الإنتاجية، وبالتالي تقنيات استخدام هذه الموارد في ضوء محدوديتها.

5- أربحية الأصناف: تسعى الدولة إلى تكوين أفضل وأمثل تركيب محصولي يحقق أعلى إنتاج زراعي في ظل محدودية المساحة المنزرعة بهدف تنمية تكاليف الإنتاج وتنظيم صافي العائد الفدائي الذي يحصل عليه المزارع، وذلك من خلال إعادة دمج الموارد الزراعية المتاحة بالأسلوب الذي يحقق أفضل توليفة لموارد الإنتاج والذي ينعكس في النهاية على تعظيم قيمة الناتج الزراعي وبالتالي على قيمة الناتج القومي، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الميزة النسبية للأصناف المزروعة.

(د) الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

يعتبر إجمالي الناتج من محاصيل الحبوب الرئيسية، محصلة لكل من إجمالي المساحة المزروعة من جانب والإنتاجية الفدائية من جانب آخر، حيث تعتبر زيادة الإنتاجية الفدائية هي أهم أساليب التوسيع الزراعي الرئيسي، والتي تهدف

الدولة من خلالها وكافة المؤسسات البحثية إلى تحسين الأصناف المزروعة واستنباط الجديد منها لزيادة الإنتاجية الفدانية، باعتبارها أحد المحددات الهامة، والتي تسهم في زيادة الإنتاج الكلي من محاصيل الحبوب. وما لا شك فيه أن التغيرات السنوية، والتي تؤثر في كل من المساحة المزروعة ومقدار الإنتاجية الفدانية، تؤثر أيضاً في مقدار الناتج من محاصيل الحبوب، كما تتأثر كلاً من المساحة المزروعة ومقدار الإنتاجية الفدانية بالعديد من العوامل البيولوجية والتكنيكية والسياسية والاقتصادية، والتي من أهمها الأرباحية النسبية لمختلف المحاصيل المشتركة في الدورة مع محاصيل الحبوب، ومدى جودة الأراضي الزراعية، وكذلك الأساليب الإنتاجية المتتبعة، وكميات المياه المتاحة لري المحاصيل⁽²³⁾.

وت تكون الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا من حيث الأهمية الاقتصادية من مجموعة الأصناف لمحصول الذرة الشامية في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان بالوجه القبلي، حيث يتضح من الجدول رقم (1) والذي يشير إلى الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحصولية للمحصول خلال الفترة 2007/2009 أن المساحة المحصولية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 211.651 ألف فدان، تحتوي على ثمان وعشرون صنفاً من أصناف الذرة الشامية أعلاها مساحة هجين ثلاثي 310 بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 29.824% من إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي.

جدول رقم (1): الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحسوولة للمحصول خلال الفترة 2009/2007 (فدان)

الصنف	أسيوط	سوهاج	قنا	القصر	أسوان	الوجه القبلي	%
هجين فردي 10	11473	18983	735			31191	14.737
هجين فردي 30 / ك	1607	1131				2738	1.294
هجين فردي 30 / ك	1155	1560				2715	1.283
هجين فردي 2030	20165	10063	163			30391	14.359
هجين فردي (وطنية 4)	20383	13804				34187	16.153
هجين فردي 2031	5934	1677				7611	3.596
هجين فردي 30 / ك	2640					2640	1.247
هجين فردي 101	383					383	0.181
هجين فردي 2010	1169	3719				4888	2.310
هجين فردي 129	19					19	0.009
هجين فردي 123	1475					1475	0.697
هجين فردي 8	321					321	0.152
هجين فردي 9	134					134	0.063
هجين ثلثي 310	24660	34986	3475			63122	29.824
هجين ثلثي 311	195					195	0.092
شندويل	356		22			378	0.179
هجين ثلثي 323	1755	1583				3338	1.577
هجين ثلثي 324	100	1982	140			2222	1.050
هجين فردي 3020	194					194	0.092
هایاتك	120					120	0.057
هجين ثلثي 327	1541					1541	0.728
هجين ثلثي (وطنية 1)	581					581	0.274
بلدي		12182				12182	5.755
بشائر 13	2040	76	20			2135	1.009
نفرتيتى	720	1247	282			2248	1.062
نجاح 18	790	1554				2344	1.108
جيزة 2	285					285	0.135
أصناف أخرى	1889	170	13			2072	0.979
الإجمالي	102085	103134	6432	0	0	211651	100.00
%	48.233	48.728	3.039	0.00	0.00		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نشرة الاقتصاد الزراعي، قطاع الشئون

الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، خلال الفترة 2007/2009.

وأن إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي

(البيضاء) في محافظة أسيوط تبلغ نحو 102.085 ألف فدان، تحتوي على سبع

وعشرون صنفاً أعلاها مساحة هجين ثلثي 310، وإجمالي المساحة المحسوولة

الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في محافظة سوهاج تبلغ نحو

103.134 ألف فدان، تحتوي على أربعة عشر صنفاً أعلاها مساحة هجين ثلثي

310، أما إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي

(البيضاء) في محافظة قنا تبلغ نحو 6.432 ألف فدان، تحتوي علي تسع من الأصناف أعلاها مساحة هجين ثلاثي 310. كما يتضح من الجدول رقم (2) والذي يشير إلى الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحسوولة للمحصول خلال الفترة 2007/2009 أن المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 91.829 ألف فدان، تحتوي علي تسعة أصناف من أصناف الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) أعلاها مساحة الصنف البلدي بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 54.454% من إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي. وأن إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة أسيوط تبلغ نحو 33.146 ألف فدان، تحتوي علي خمسة أصناف أعلاها مساحة أصفر ذهب، وإجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة سوهاج تبلغ نحو 4.089 ألف فدان، تحتوي علي ثلاثة أصناف أعلاها مساحة هجين فردي 3062، أما إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة قنا تبلغ نحو 30.485 ألف فدان، تحتوي علي أربعة أصناف أعلاها مساحة البلدي، كما تبلغ إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة الأقصر نحو 12.671 ألف فدان، تحتوي علي أربعة أصناف أعلاها مساحة البلدي، وتبلغ إجمالي المساحة المحسوولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة أسوان نحو 12.243 ألف فدان، تحتوي علي ثلاثة أصناف أعلاها مساحة البلدي.

جدول رقم (2): الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحسوولة للمحصول خلال الفترة 2009/2007 (فدان)

الصنف	أسيوط	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان	الوجه القبلي	%
هجين فردي 3062	571	3575	1096	1480	6722	7.320	
هجين فردي 101	383				383	0.417	
هجين فردي شمس	48	421	52		520	0.567	
هجين فردي 155	93					0.000	
هجين فردي 162			107	218	325	0.353	
هجين ثلاثي 352				220	220	0.240	
بلدي			29231	10753	10021	50005	
أصفر ذهب	32094				1339	33434	36.409
أصناف أخرى	50				883	221	0.240
الإجمالي	33146	4089	30485	12671	12243	91829	100
%	36.095	4.453	33.198	13.798	13.333	100	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نشرة الاقتصاد الزراعي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، خلال الفترة 2007/2009.
 (هـ) التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

وإنجاز التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي التي تتطوّر على التوجيه الحالي للموارد الاقتصادية

في الوجه القبلي يتم دراسة البيانات الموضحة بالجدول رقم (3) والذي يشير إلى التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي حيث يتضح أن إجمالي المساحة المحمولة للذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2007/2009 تبلغ نحو 92.634 ألف فدان على الترتيب، وأن إجمالي رأس المال المزروع المستثمر في الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي يبلغ نحو 650.755، 650.755 مليون جنية على الترتيب. وأن إجمالي الموارد المائية المستخدمة أيضاً تبلغ نحو 962.351، 962.351 مليون متر مكعب على الترتيب. وأن إجمالي الإنبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 44.937، 44.937 مليون كيلو جرام على الترتيب. وأن إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 548.398، 548.398 مليون ميجاوات على الترتيب. كما يتضح أن إجمالي الناتج من محصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي يبلغ نحو 283.901، 283.901 ألف طن على الترتيب. وأن إجمالي الإيرادات الناتجة أيضاً تبلغ نحو 1103.334، 1103.334 مليون جنية على الترتيب. وأن إجمالي الدخل المزرعى الصافى الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) في الوجه القبلي يبلغ نحو 452.579، 452.579 مليون جنية على الترتيب.

جدول رقم (3): التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا خلال الفترة 2007/2009

النوع	النوع	النوع
الذرة الشامية الصفراء	الذرة الشامية البيضاء	الذرة الشامية البيضاء
92.634	211.651	المساحة المنزرعة من أصناف الذرة الشامية بالآلاف فدان
284.819	650.755	رأس المال المستخدم في الزراعة بالمليون جنية
421.197	962.351	كمية المياه المستهلكة بالمليون متر مكعب
38.360	44.937	إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بالمليون كيلوجرام
548.398	642.349	إجمالي الطاقة المستخدمة بالمليون ميجاواط
283.901	774.433	إجمالي الإنتاج من أصناف الذرة الشامية بالآلاف طن
482.902	1103.334	إجمالي الإيراد بالمليون جنية
198.083	452.579	صافى الدخل بالمليون جنية

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- (1) نشرة الاقتصاد الزراعي، قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.
- (2) نشرة الموارد المائية، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، أعداد مختلفة.
- (و) كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية للذرة الشامية.

في الوقت الذي يتزايد فيه الاستهلاك المحلي من الذرة الشامية مع عجز الإنتاج المحلي عن ملاحقة هذه الزيادة يصبح من الضروري ترشيد الأداء الزراعي في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا، ليسهم بقدر أكبر في تخفيض حدة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتخفيض الواردات المحلية من الذرة الشامية. ويقصد بترشيد الأداء الزراعي بمصر العليا في الخريطة

الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا، أي استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بمصر العليا بشكل يمكن من الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

وتعبر الكفاءة الاستغلالية للموارد الإنتاجية المتاحة في الوجه القبلي عن النسبة بين كمية الذرة الشامية المنتجة وبين الطاقة الإنتاجية من الذرة الشامية التي يمكن الحصول عليها سنويًا. وتتعكس كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية على كفاءة الأداء التقنية للمزارع في الوجه القبلي في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية، وباستخدام معيار قياس كفاءة الأداء السالفـة الذكر لقياس كفاءة الأداء التقنية بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية في تلك الفترة يتضح أن هناك تفاوت كبير في كفاءة الأداء التقنية فيما بين تلك المحافظات، فعند استعراض نتائج التحليل ومقارنتها بين تلك المحافظات وفقاً لمعيار قياس كفاءة الأداء سالفـة الذكر كما هو مبين بالجدول رقم (4) والذي يشير إلى كفاءة الأداء الزراعي في الوجه القبلي في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة 2007/2009 يلاحظ أن محافظة سوهاج تشغل المرتبة الأولى من بين المحافظات الخمس في كفاءة الأداء التقنية السنوية لمحصول الذرة الشامية البيضاء في محافظات الوجه القبلي، وأن محافظة سوهاج أيضاً تشغل المرتبة الأولى من بين المحافظات الخمس في كفاءة الأداء التقنية السنوية لمحصول الذرة الشامية الصفراء في محافظات الوجه القبلي وفقاً لهذا المعيار.

جدول رقم (4): كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية

الترتيب	كفاءة الأداء لإنتاج الذرة الشامية الصفراء		المحافظة	
	%	الترتيب	%	
4	96.350	3	94.031	أسيوط
3	96.836	1	99.527	سوهاج
1	99.783	2	99.104	قنا
2	97.961	-	-	الاقصر
5	92.236	-	-	أسوان

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نشرة الاقتصاد الزراعي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.

ثانياً: الخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

يعتبر تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لقطاع الزراعي من أهم أهداف التنمية الزراعية الرئيسية في جمهورية مصر العربية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية عندما تستخدم الموارد الاقتصادية بطريقة تعظم الهدف من الوحدة الإنتاجية دراسة، فإذا كانت الوحدة الإنتاجية مزرعة تجارية فإن الهدف المراد تعظيمه يكون الربح في ضوء سيادة الملكية الخاصة في القطاع الزراعي، أما الكفاءة الإنتاجية فإنها تتحقق عندما تصل إنتاجية الموارد أو المدخلات إلى أقصاها⁽⁷⁾.

(أ) القيود أو المحددات الفيزيقية المفروضة على الخريطة الإنتاجية المثلث للذرة الشامية:

تعتبر كل من الموارد البشرية والموارد الأرضية والموارد المائية الإلرواينية وأخيراً القيود التنظيمية وهي الخاصة بالسياسات الزراعية والتي تهدف إلى النهوض بالإنتاج الزراعي لزيادة الدخل الزراعي وبالتالي الدخل القومي محددات مفروضة على القطاع الزراعي، وأول القيود المقترنة بالقيود الفيزيقية وقد تضمنت القيود التالية:

- 1- **قيود الرقعة الزراعية المتاحة:** تضمنت هذه القيود قيدان للموسم زراعي، إحداها للحد الأقصى والآخر للحد الأدنى، بحيث تشكل مساحة كل قيد الحد الأقصى أو الحد الأدنى لما يمكن زراعته بأصناف الذرة الشامية التي تتضمنها الخريطة الإنتاجية وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 2- **قيود الموارد المائية المتاحة:** تمثل مصفوفة معاملات الموارد المائية المقتنات المائية اللازمة لزراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بالметр المكعب، بحيث لا تتعدي الاحتياجات المائية اللازمة لزراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي كمية الموارد المائية المتاحة للموسم الزراعي أو تساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 3- **قيود العمالة الزراعية المتاحة:** تمثل مصفوفة معاملات العمالة الزراعية اللازمة لزراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي، بحيث لا تتعدي الاحتياجات العمالة الزراعية اللازمة لزراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي حجم العمالة الزراعية المتاحة بـالألف يوم/عمل للموسم الزراعي أو تساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 4- **قيود رأس المال المتاح:** تمثل مصفوفة معاملات رأس المال قيمة رأس المال اللازم لزراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بالجنيه، بحيث تكون قيمة رأس المال اللازم لزراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي في حدود قيمة رأس المال المتاح للموسم الزراعي، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 5- **قيود إجمالي العائد:** تمثل مصفوفة إجمالي العائد الزراعي قيمة إجمالي العائد من زراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بالجنيه، بحيث يكون إجمالي العائد من زراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي أكبر من إجمالي العائد من زراعة أصناف الذرة الشامية في المواسم السابقة أو يساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 6- **قيود إجمالي صافي الدخل الزراعي:** تمثل مصفوفة إجمالي صافي الدخل من زراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بالجنيه، بحيث يكون إجمالي صافي الدخل من زراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي أكبر من إجمالي صافي الدخل من زراعة أصناف الذرة الشامية في المواسم السابقة أو يساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 7- **قيود غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث:** تمثل مصفوفة إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث إجمالي الغاز المنبعث من زراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بـالمليون كيلوجرام، بحيث يكون إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من زراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي أقل من إجمالي الغاز المنبعث من زراعة أصناف الذرة الشامية في المواسم الزراعية السابقة أو يساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.
- 8- **قيود الطاقة المستخدمة في الإنتاج الزراعي:** تمثل مصفوفة إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج الزراعي إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج لزراعة فدان واحد من كل صنف في الموسم الزراعي بـالميجا جول، بحيث يكون إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج لزراعة أصناف الذرة الشامية موضع الدراسة في الموسم الزراعي أقل من إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج لزراعة أصناف الذرة الشامية في المواسم الزراعية السابقة أو يساويها، وذلك لمتوسط فترة الدراسة.

(ب) القيود أو المحددات التنظيمية المفروضة على الخريطة الإنتاجية المثلث للذرة الشامية بمصر العليا:

لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي في الوجه القبلي لعمل تركيب صنفي أمثل لمحصول الذرة الشامية تم تكوين مصفوفة لكل قيد من القيود الزراعية المستخدمة على حدة، كالموارد البشرية والأرضية والمائية الإروائية وأخيراً القيود التنظيمية، يمثل فيها الموسم الزراعي أفقياً بينما تمثل أصناف الذرة الشامية في كل محافظة من محافظات الوجه القبلي رأسياً، بحيث تملئ المصفوفة بمعاملات الأنشطة المختلفة للموسم الزراعي.

النموذج الأول: وهو نموذج بدون قيود تنظيمية، أي نموذج يشمل القيود الفيزيقية فقط والتي تضم كل من المساحة الأرضية والمياه ورأس المال والتكليف الإنتاجية وإجمالي العائد وصافي العائد وإجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث وإجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج، والهدف منه اختبار البرنامج والتعرف على توزيع مساحات أصناف الذرة الشامية وذلك في حالة عدم وجود أي قيود على زراعة أصناف الذرة الشامية موضوع الدراسة.

النموذج الثاني: وهو النموذج السابق مضافاً له قيود الحد الأقصى والأدنى للمساحة لكل صنف في الموسم الزراعي وذلك لتوسيط فترة الدراسة، والهدف منه وضع حد أقصى وحد أدنى لأصناف الذرة الشامية في الموسم الزراعي لإيجاد مدى يمكن للنموذج التحرك من خلاله بهدف ضمان زراعة كل صنف في الموسم الزراعي منوط بها، وكذلك عدم تجاوز أي من هذه الأصناف لمحصول الذرة الشامية للحد الأقصى بالدرجة التي يستحيل معها تقويق أي صنف على باقي أصناف الذرة الشامية الأخرى بشكل غير منطقي.

النموذج الثالث: وهو نفس النموذج السابق مع استبعاد أصناف الذرة الشامية ذات صافي العائد الفدائي المنخفض.

النموذج الرابع: وهو نفس النموذج السابق، مضافاً إليه قيود تخفيض أو زيادة مساحة صنف معين، لتحقيق التركيب الصنفي الأمثل لمحصول الذرة الشامية المعظم لصافي الدخل المتحقق للأنشطة الناتجة في ظل محدودية مورد المياه بالجمهورية، والتحقق أعلى إنتاجية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي.

النموذج الخامس: وهو نفس النموذج السابق، مضافاً إليه قيود تخفيض أو زيادة مساحة صنف معين، لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي في الوجه القبلي لعمل تركيب صنفي أمثل لمحصول الذرة الشامية لتحقيق أعلى صافي دخل متحقق للأنشطة الناتجة، مع تخفيض كمية المياه المستخدمة في الإنتاج الزراعي وتخفيض استخدام الطاقة في عمليات الإنتاج الزراعي ثم تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من عمليات الإنتاج الزراعي، وتحقيق أعلى إنتاجية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي.

(ج) الخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

الخريطة الإنتاجية الأولي لمحصول الذرة الشامية هي التي من شأنها تعظيم العائد الاقتصادي في ظل مختلف الإمكانيات الفنية والمحددات الأخرى، وهو مفهوم نسبي لعدم سهولة معرفة ما هو أمثل على وجه التحديد ولظاهرة تصارع الأهداف، حيث يتضح من الجدول رقم (5) والذي يشير إلى الخريطة الإنتاجية الأولي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحصولية لمحصول أن المساحة المحصولية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 219.791 ألف فدان، تحتوي على

خمسة عشر صنفا من أصناف الذرة الشامية أعلىها مساحة هجين فردي 30/ك بمساحة مساحية تقدر بحوالي 36.565 % من إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي.

جدول رقم (5): الخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحسولة للمحصول (فدان)

الصنف	أسيوط	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان	الوجه القبلي	%
هجين فردي 10	6	6				6	0.000
هجين فردي 30 / ك	80367	80367				80367	36.565
هجين فردي 2030			81			81	0.037
هجين فردي (وطنية 4)		69022			7090	7090	34.629
هجين فردي 2010		553			553	553	0.252
هجين فردي 8		4815			4815	4815	2.191
هجين ثالثي 310		3823	2220			3823	2.749
شندويل		11	11			11	0.005
هجين ثالثي 323		791	791			791	0.360
هجين ثالثي 324		2095	1360			2095	1.572
بلدي		36545	36545			36545	16.627
بسابر 13		68	10198			68	4.671
نفرتيتى		549				549	0.271
نجاح 18		111				111	0.050
أصناف أخرى		39				39	0.018
الإجمالي	102470	110434	6887	0	0	219791	100.00
	46.622	50.245	3.134	0.00	0.0	0.0	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات نموذج التحليل.

وأن إجمالي المساحة المحسولة الأوفق لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في محافظة أسيوط تبلغ نحو 102.470 ألف فدان، تحتوي على أربعة أصناف أعلىها مساحة هجين فردي 30/ك، وإجمالي المساحة المحسولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في محافظة سوهاج تبلغ نحو 110.434 ألف فدان، تحتوي على تسعه أصناف أعلىها مساحة هجين فردي وطنية 4، أما إجمالي المساحة المحسولة الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في محافظة قنا تبلغ نحو 6.887 ألف فدان، تحتوي على سبعة من الأصناف أعلىها مساحة هجين ثالثي 310، أما محافظتي الأقصر وأسوان فلم يزرع بهما أي مساحة من محصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء). كما يتضح من الجدول رقم (6) والذي يشير إلى الخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحسولة للمحصول أن المساحة المحسولة المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 97.940 ألف فدان، تحتوي على ثمانية أصناف من أصناف الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) أعلىها مساحة الصنف هجين فردي شمس بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 33.675 % من إجمالي المساحة المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي. وأن إجمالي المساحة المحسولة المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة أسيوط تبلغ نحو 34.853 ألف فدان، تحتوي على خمسة أصناف أعلىها مساحة أصفر ذهب، وإجمالي

المساحة المحصولية المثلي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة سوهاج تبلغ نحو 4.378 ألف فدان، تحتوي على ثلاثة أصناف أعلاها مساحة هجين فردي 3062، أما إجمالي المساحة المحصولية المثلي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة قنا تبلغ نحو 31.899 ألف فدان، تحتوي على صنف واحد هو هجين فردي شمس، كما تبلغ إجمالي المساحة المحصولية المثلي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة الأقصر نحو 13.568 ألف فدان، تحتوي على ثلاثة أصناف أعلاها مساحة هجين فردي 3062، وتبلغ إجمالي المساحة المحصولية المثلي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في محافظة أسوان نحو 13.110 ألف فدان، تحتوي على صنف واحد هو الصنف بLD.

جدول رقم (6): الخريطة الإنتاجية الأولى لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا ونسبة مساحتها إلى إجمالي المساحة المحصولية للمحصول (فدان)

الصنف	أسيوط	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان	الوجه القبلي	%
هجين فردي 3062	57	3218		11843		15117	15.435
هجين فردي 101	1915	1915				1915	1.955
هجين فردي شمس	5	1077	31899			32981	33.675
هجين فردي 155		84					0.000
هجين فردي 162				1523		1523	1.555
بلدي				203	13110	13312	13.592
أصفر ذهب	32871					32871	33.563
أصناف أخرى	5					221	0.225
الإجمالي	34853	4378	31899	13568	13110	97940	100
%	35.586	4.471	32.570	13.853	13.386	100.00	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نموذج التحليل.

(د) التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية المثلى للذرة الشامية بمصر العلية:

تعبر الكفاءة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات. وتحتفل هذه العلاقة وفقاً للمشكلة موضع الاعتبار، فقد تهتم بتحديد توليفة المدخلات التي تعطى أقصى كمية من المنتج. كما وقد تستخدم في التعبير عن أقصى ربح ممكن من المزرعة في ضوء معرفة أسعار المدخلات والمخرجات. كما وقد تعنى إنتاج أقصى منتج اجتماعي أو اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة بشرط أساسى وهو المحافظة على الأصول الإنتاجية دون إتلاف⁽¹⁷⁾. وبدراسة البيانات الموضحة بالجدول رقم (7) والذي يشير إلى التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية المثلى لمحصول الذرة الشامية الصيفي في الوجه القبلي يتضح أن إجمالي المساحة المحصولية المثلى للذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية تبلغ نحو 219.791 ألف فدان. وتبلغ إجمالي المساحة المقترحة زراعتها من المحصول في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بمصر العليا نحو 102.470، 110.434، 50.245، 46.622، 6.887 ألف فدان على الترتيب، تمثل نحو 3.134% من متوسط المساحة المحصولية للذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا على الترتيب. وأن إجمالي رأس المال المزروع المستثمر في الخريطة الإنتاجية المثلى لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا يبلغ نحو 675.784 مليون جنية. وأن إجمالي الموارد المائية المستخدمة أيضاً تبلغ نحو 933.305 مليون متر مكعب. وأن إجمالي الإنبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية المثلى لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا تبلغ نحو 45.285 مليون كيلو جرام. وأن إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج أيضاً تبلغ نحو 647.175 مليون ميجاوات. كما يتضح أن إجمالي الناتج من المحصول يبلغ نحو 830.222 ألف طن. وأن إجمالي الإيرادات الناتجة أيضاً تبلغ نحو 1145.770 مليون جنية. وأن إجمالي الدخل المزروع الصافي أيضاً يبلغ نحو 469.986 مليون جنية. كما يتضح أن إجمالي المساحة المحصولية المثلى للذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا تبلغ نحو 97.940 ألف فدان. وتبلغ إجمالي المساحة المقترحة زراعتها من المحصول في كل من محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان بمصر العليا نحو 34.853، 31.899، 4.378، 13.568، 13.110 ألف فدان على الترتيب، تمثل نحو 35.586، 4.471، 13.386، 13.853، 32.570، 13.386% من متوسط المساحة المحصولية للذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا على الترتيب.

جدول رقم (7): التقييم الاقتصادي والفنى للخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي بمصر العليا

الذرة الشامية (الصفراء) 97.808	الذرة الشامية (البيضاء) 219.791	التركيب الصنفي الحالى لمحصول الذرة الشامية المساحة المنزرعة من أصناف الذرة الشامية بالآلف فدان
300.727	675.784	رأس المال المستخدم في الزراعة بالمليون جنية
415.325	933.305	كمية المياه المستهلكة بالمليون متر مكعب
40.503	45.285	إبعاث ثاني أكسيد الكربون بالمليون كيلوجرام
579.028	647.175	إجمالي الطاقة المستخدمة بالمليون ميجاوات
308.732	830.222	إجمالي الإنتاج من أصناف الذرة الشامية بالآلف طن
509.873	1145.770	إجمالي الإيرادات بالمليون جنية
209.146	469.986	صافي الدخل بالمليون جنية

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نموذج التحليل.

وأن إجمالي رأس المال المزروع المستثمر في الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا يبلغ نحو 300.727 مليون جنية. وأن إجمالي الموارد المائية المستخدمة أيضاً تبلغ نحو 415.325 مليون متر مكعب. وأن إجمالي الإنبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا تبلغ نحو 40.503 مليون كيلو جرام. وأن إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج أيضاً تبلغ نحو 579.028 مليون ميجاوات. كما يتضح أن إجمالي الناتج من محصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا يبلغ نحو 308.732 ألف طن. وأن إجمالي الإيرادات الناتجة أيضاً تبلغ نحو 509.873 مليون جنية. وأن إجمالي الدخل المزرعى الصافي أيضاً يبلغ نحو 209.146 مليون جنية.
(هـ) كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الأفضل للذرة الشامية:

يقصد بالكافأة بصفة عامة بأنها نسبة المخرجات إلى المدخلات، وعلى ذلك فإن الكفاءة الإنتاجية التقنية تعنى النسبة ما بين مقدار الإنتاج وبين كمية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الحصول على هذا القدر من الإنتاج، وتزيد الكفاءة الإنتاجية التقنية عند زيادة الإنتاج مع ثبات كمية الموارد المستخدمة أو عند ثبات الإنتاج مع انخفاض كمية الموارد المستخدمة في الحصول على هذا القدر من الإنتاج. وتحقق الكفاءة التقنية المثلثى عندما لا يؤدي إعادة توجيه الموارد الإنتاجية إلى زيادة في الناتج الكلى وذلك في ظل المتاح من الموارد والأسلوب التقني المستخدم⁽⁴⁾. ومن هذا المنظور فإنه للتعرف على معايير قياس كفاءة الأداء والكافأة التقنية في ظل الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا يتم استعراض نتائج التحليل ومقارنتها بين تلك المحافظات وفقاً لمعايير قياس كفاءة الأداء سالفهذكر كما هو مبين بالجدول رقم (8) والذي يشير إلى كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية الفضلى لمحصول الذرة الشامية يلاحظ أن محافظة سوهاج تشغل المرتبة الأولى من بين المحافظات الخمس في كفاءة الأداء التقنية السنوية لمحصول الذرة الشامية البيضاء بمصر العليا، وأن محافظة سوهاج أيضاً تشغله المرتبة الأولى من بين المحافظات الخمس في كفاءة الأداء التقنية السنوية لمحصول الذرة الشامية الصفراء بمصر العليا وفقاً لهذا المعيار.

جدول رقم (8): كفاءة الأداء الزراعي بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية

المحافظة	كفاءة الأداء لإنتاج الذرة الشامية الصفراء	كفاءة الأداء لإنتاج الذرة الشامية البيضاء	الترتيب	%	الترتيب	الترتيب	%	الترتيب	%
أسيوط									
سوهاج	99.665	99.870	4	99.870	2				
قنا	99.965	100.000	3	100.000	1				
الاقصر	99.583	100.000	2	100.000	3				
اسوان	-	99.680	5	99.680	-				
	-	100.000	1	100.000	-				

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج نموذج التحليل⁰

ثالثاً: إمكانية تعديل الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بمصر العليا:

تعتبر السياسة الاقتصادية الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبصفة عامة فإن السياسة الزراعية هي عبارة عن خطة عمل تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة، وتوضع بواسطة الحكومة، وتتفزد من خلال برامج واضحة ومحددة، بغرض رفع مستوى معيشة المشغلين بالزراعة بصفة عامة، وذلك بزيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته، وبالتالي توفير الغذاء والكماء للمجتمع بتكليف مناسبة⁽²⁵⁾. وتحتاج أهداف السياسة الزراعية في طبيعتها وفي درجة شمولها، فمنها العام ومنها الخاص، كما أن بعض هذه الأهداف قد تتحدد مع بعضها، مثل زيادة الإنتاج وزيادة الكفاءة، وقد تتعارض مع بعضها، مثل تحديد المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية وزيادة دخل الزراع، أو مثل سياسة زيادة حجم الإنتاج إلى أقصاه وسياسة رفع متوسط دخل المزرعة. وليس من السهل تحديد خط فاصل بين أهداف السياسة الزراعية ووسائلها، فمثلًا سياسة رفع أسعار المحاصيل الزراعية قد تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاج وفي نفس الوقت تهدف إلى تحسين المستوى النسبي لدخل المزرعة. وتوجد ثلاثة أهداف رئيسية للسياسة الزراعية وهي زيادة الكفاءة الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الزراعي والحد من تقلباته وتحسين الأحوال الاجتماعية⁽²⁶⁾.

(أ) التحليل الفني المقارن للخريطة الإنتاجية الحالية والأوفرق للذرة الشامية بمصر العليا:

إن وضع خطة الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي في ضوء تعظيم العائد الاقتصادي يعد من الأهمية بمكان للوقوف على الأرباحيات النسبية للأنشطة الإنتاجية الزراعية البديلة في ظل الأسعار الحالية المحلية، ومن ثم ممكنت الإحلال بين البذائل الإنتاجية الزراعية وذلك باعتبارها خطوة هامة وضرورية لرسم ملامح الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي. حيث يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (9) والذي يشير إلى أنشطة الخريطة الإنتاجية المثلثي مقارنة بأنشطة الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي، أن المساحة المحصولية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا تبلغ نحو 219.791 ألف فدان، تحتوي على خمسة عشر صنفاً من أصناف الذرة الشامية أعلىها مساحة هجين فردي 30/ك 8 بمشاركة مساحية تقدر بحوالي %36.565 من إجمالي المساحة المزروعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا. في الوقت الذي تبلغ فيه المساحة المحصولية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا نحو 211.651 ألف فدان، تحتوي على ثمان وعشرون صنفاً من أصناف الذرة الشامية أعلىها مساحة هجين ثلاثي 310 بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 29.824% من إجمالي المساحة المنزرعة

بمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا. أي بزيادة في إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي بنحو 3.846 %. كما تبلغ المساحة المحسوولة المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بمصر العليا نحو 102.470، 110.434، 6.887 ألف فدان على الترتيب، تمثل نحو 46.622، 50.245، 3.134 % من متوسط المساحة المحسوولة للذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بالوجه القبلي علي الترتيب، في الوقت الذي تبلغ فيه إجمالي المساحة المزروعة الحالية من محصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) في الوجه القبلي في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بالوجه القبلي نحو 103.134، 102.085، 6.432 ألف فدان علي الترتيب، تمثل نحو 48.233، 48.728، 3.039 % من متوسط المساحة المزروعة الحالية من محصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا علي الترتيب.

**جدول رقم (9): أنشطة الخريطة الإنتاجية المثلثي مقارنة بأنشطة الخريطة الإنتاجية
الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (البيضاء) بمصر العليا**

الصنف	الخريطة الإنتاجية الحالية	الخريطة الإنتاجية المثلثي	%
هجين فردي 10	31191	6	0.019
هجين فردي 30 / ك	2738	80367	2935.245
هجين فردي 6 / ك	2715		0.000
هجين فردي 2030	30391	81	0.267
هجين فردي (وطنية 4)	34187	76112	222.634
هجين فردي 2031	7611		0.000
هجين فردي 9 / ك	2640		0.000
هجين فردي 101	383		0.000
هجين فردي 2010	4888	553	11.313
هجين فردي 129	19		0.000
هجين فردي 123	1475		0.000
هجين فردي 8	321	4815	1500.000
هجين فردي 9	134		0.000
هجين ثلاثي 310	63122	6042	9.572
هجين ثلاثي 311	195		0.000
شندويل	378	11	2.910
هجين ثلاثي 323	3338	791	23.697
هجين ثلاثي 324	2222	3455	155.491
هجين فردي 3020	194		0.000
هابيك	120		0.000
هجين ثلاثي 327	1541		0.000
هجين ثلاثي (وطنية 1)	581		0.000
بلدي	12182	36545	299.992
بشایر 13	2135	10266	480.843
نفرتيتى	2248	596	26.512
نجاح 18	2344	111	4.735
جيزة 2	285		0.000
أصناف أخرى	2072	39	1.882
الاجمالي	211651	219791	103.846

المصدر: جمعت وحسبت من كل من الجدول رقم (1) والجدول رقم (5)
كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (10) والذي يشير إلى أنشطة الخريطة
الإنتاجية المثلثي مقارنة بأنشطة الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية
الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي، أن المساحة الممحضولية المثلثي لمحصول
الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 97.940 ألف فدان،
تحتوي على ثمانية أصناف من أصناف الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) أعلاها
مساحة الصنف هجين فردي شمس بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 33.675% من
إجمالي المساحة المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه
القبلي. في الوقت الذي تبلغ فيه المساحة المحضولية الحالية لمحصول الذرة الشامية
الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي تبلغ نحو 91.829 ألف فدان، تحتوي على

تسعة أصناف من أصناف الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) أعلىها مساحة الصنف بلدي بمشاركة مساحية تقدر بحوالي 54.454% من إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي، أي بزيادة في إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في الوجه القبلي بنحو 6.655%.

جدول رقم (10): أنشطة الخريطة الإنتاجية الأفضل مقارنة بأنشطة الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا

الصنف	الخريطة الإنتاجية الحالية	الخريطة الإنتاجية المثلث	%
هجين فردي	6722	15117	224.888
هجين فردي	383	1915	500.000
هجين فردي شمس	520	32981	6342.500
هجين فردي	325	1523	468.615
هجين ثلاثي	220		0.000
بلدي	50005	13312	26.621
أصفر ذهب	33434	32871	98.316
أصناف أخرى	221	221	100.000
الإجمالي	91829	97940	106.655

المصدر: جمعت وحسبت من كل من الجدول رقم (2) والجدول رقم (6) كما تبلغ المساحة المحصولية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان بمصر العليا نحو 34.853، 4.378، 31.899، 13.568، 13.110 ألف فدان على الترتيب، تمثل نحو 35.586، 4.471، 32.570، 13.853، 13.386، 13.333% من متوسط المساحة المحصولية للذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا على الترتيب، في الوقت الذي تبلغ فيه إجمالي المساحة المنزرعة الحالية من محصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان بمصر العليا نحو 33.146، 4.089، 30.485، 12.671، 12.243 ألف فدان على الترتيب، تمثل نحو 36.095، 4.453، 13.798، 33.198% من متوسط المساحة المنزرعة الحالية من محصول الذرة الشامية الصيفي (الصفراء) بمصر العليا على الترتيب.

(ب) التحليل الاقتصادي المقارن للخريطة الإنتاجية الحالية والأفضل للذرة الشامية بمصر العليا:

يتلخص الأسلوب المتبع لتحقيق التحليل المقارن في تقدير صافي الدخل المزروع للخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي الذي ينطوي على التوجيه الحالي للموارد الاقتصادية الزراعية، وتقدير صافي الدخل المزروع للخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي الذي ينطوي على التوجيه الأمثل للموارد، وذلك باستخدام نفس المعاملات الموردية الناتجة، ونفس الأسعار التي استخدمت في الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية الصيفي لمتوسط الفترة 2007 – 2009. حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (11) والذي يشير إلى التقييم الاقتصادي والفنى المقارن للخريطة الإنتاجية الحالية والأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي أنه بمقارنة الدخل المزروع

الصافي في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية والأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء والصفراء يتضح أن الدخل المزرعى الصافي في ظل الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء تزيد عن مثيله في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 17.407 مليون جنية تمثل نحو 3.846% من صافي الدخل المزرعى الحالى لمتوسط الفترة 2007 – 2009، ويتحقق هذا التزايد المذكور باستخدام رقعة مزرعية تزيد عن الرقعة المحصولية الحالى بنحو 8.140 ألف فدان تمثل نحو 3.846% من إجمالي المساحة المنزرعة الحالى لمتوسط الفترة 2007 – 2009. إلا أنه يتطلب زيادة في رأس المال المزرعى عن مثيله في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 25.029 مليون جنية تمثل نحو 3.846% من رأس المال المزرعى للخريطة الإنتاجية الحالى. كما يتطلب كمية من المياه نقل عن الكمية المستخدمة في الزراعة في الخريطة الإنتاجية الحالى بنحو 29.046 مليون متر مكعب تمثل نحو 3.018% من الكمية المستخدمة في الزراعة في الخريطة الإنتاجية الحالى. وأن إجمالي الإنبعاثات الغازية من غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء بمصر العالياً يزيد عن مثيله في ظل الخريطة الإنتاجية الحالى بنحو 0.348 مليون كيلو جرام بما تمثل نحو 0.775% من إجمالي الإنبعاثات الغازية من غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الحالى. وأن إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج في الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء في الوجه القبلى تزيد عن مثيلها في ظل الخريطة الإنتاجية الحالى بنحو 4.827 مليون ميجاوات بما تمثل نحو 0.751% من إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج في الخريطة الإنتاجية الحالى.

جدول رقم (11): التقييم الاقتصادي والفنى المقارن للخريطة الإنتاجية الحالى والأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي

الخريطة المثلى (ذرة صفراء) (الحالى) الخريطة الحالى (ذرة صفراء)	الخريطة المثلى (ذرة بيضاء) (الحالى) الخريطة الحالى (بيضاء)	الخريطة المثلى (ذرة بيضاء) (الحالى) المساحة المنزرعة بالآف فدان بالمليون جنية	الخريطة الحالى والمثلى لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء والصفراء
97.808	92.634	219.791	211.651
300.727	284.819	675.784	650.755
415.325	421.197	933.305	962.351
40.503	38.360	45.285	44.937
579.028	548.398	647.175	642.349
308.732	283.901	830.222	774.433
509.873	482.902	1145.770	1103.334
209.146	198.083	469.986	452.579

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: (1) نشرة الاقتصاد الزراعي والموارد المائية، أعداد مختلفة. (2) نتائج نموذج التحليل.

كما يتضح أن الدخل المزروع الصافي في ظل الخريطة الإنتاجية المثلية لمحصول الذرة الشامية الصيفي الصفراء ترتفع عن مثيله في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 11.063 مليون جنية تمثل نحو 5.585% من صافي الدخل المزروعي الحالي لموسم الفترة 2007-2009، ويتحقق هذا التزايد المذكور باستخدام رقعة مزرعية تزيد عن الرقعة المحصولية الحالية بنحو 5.174 ألف فدان تمثل نحو 5.585% من إجمالي المساحة المزروعة الحالية لمتوسط الفترة 2007-2009. إلا أنه يتطلب زيادة في رأس المال المزروعي عن مثيله في الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 15.908 مليون جنية تمثل نحو 5.585% من رأس المال المزروعي للخريطة الإنتاجية الحالية. كما يتطلب كمية من المياه تقل عن الكمية المستخدمة في الزراعة في الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 5.872 مليون متر مكعب تمثل نحو 11.394% من الكمية المستخدمة في الزراعة في الخريطة الإنتاجية الحالية. وأن إجمالي الإبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي الصفراء في الوجه القبلي يزيد عن مثيله في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 2.143 مليون كيلو جرام بما تمثل نحو 5.585% من إجمالي الإبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية. وأن إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج في الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي الصفراء في الوجه القبلي تزيد عن مثيلها في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية بنحو 30.629 مليون ميجاوات بما تمثل نحو 5.585% من إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج في الخريطة الإنتاجية الحالية.

(ج) التحليل الفني المقارن لكفاءة الأداء في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية والأوفرق:

تعنى الكفاءة التقنية إنتاج أكبر قدر ممكن من الإنتاج بقدر معين من الموارد، أو إنتاج نفس القدر من الإنتاج بأقل قدر من الموارد، ويمكن تقدير الكفاءة التقنية بالحصول على خارج قسمة الإنتاج الفعلي على الإنتاج الأمثل. أما الكفاءة الاقتصادية فتعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل بقدر معين من التكاليف، أو تحقيق نفس القدر من الدخل بأقل قدر ممكن من التكاليف، ويمكن تقدير الكفاءة الاقتصادية بالحصول على خارج قسمة التكاليف المتوسطة المثلية على التكاليف المتوسطة الفعلية⁽²⁶⁾. ومن هذا المنظور فإنه لمقارنة معايير قياس كفاءة الأداء وكفاءة التقنية لإنتاج الذرة الشامية الصيفي البيضاء والصفراء في الوجه القبلي في جمهورية مصر العربية في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية والمثلية والذي ينطوي على التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية وذلك باستخدام نفس المعاملات الموردية الناتجة يتم استعراض نتائج التحليل ومقارنتها بين تلك المحافظات وفقاً للمعايير سالفة الذكر كما هو مبين بالجدول رقم (12) والذي يشير إلى مقارنة كفاءة الأداء الإجمالية لمحافظات الوجه القبلي في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية والمثلية لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء والصفراء حيث يلاحظ أن كفاءة الأداء التقنية لإنتاج الذرة الشامية الصيفي البيضاء في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بمصر العلية في ظل الخريطة الإنتاجية المثلية قد تغيرت من نحو 94.031، 99.527، 99.104، 99.99% إلى نحو 99.665، 99.965، 99.475، 0.905% مما كان عليه في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية، في الوقت الذي تغيرت فيه كفاءة الأداء التقنية لإنتاج الذرة الشامية الصيفي الصفراء في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان

بمصر العليا في ظل الخريطة الإنتاجية المثلثي من نحو 96.350، 96.836، 97.961، 99.783 92.236% إلى نحو 99.870، 100.000، 100.000، 100.000 على الترتيب، بزيادة تقدر بنحو 3.267، 3.789، 0.217، 2.082% عما كان عليه في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية.

جدول رقم (12): كفاءة الأداء الإجمالية لمحافظات الوجه القبلي بمصر في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية والأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء والصفراء

المحافظة	كافأة الأداء الحالية للذرة البيضاء	كافأة الأداء المثلثي للذرة البيضاء	كافأة الأداء الحالية للذرة البيضاء	كافأة الأداء المثلثي للذرة الصفراء
أسيوط	94.031	99.665	99.870	
سوهاج	99.527	99.965	96.350	
قنا	99.104	99.583	99.783	
الاقصر	-	-	97.961	100.000
أسوان	-	-	92.236	100.000

المصدر: جمعت وحسبت من كل من الجدول رقم (3) والجدول رقم (8)

(د) العائد الاقتصادي من تعديل الخريطة الإنتاجية الحالية للذرة الشامية لمصر العليا: يعتبر تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للقطاع الزراعي من أهم أهداف التنمية الزراعية الرئيسية في جمهورية مصر العربية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية عندما تستخدم الموارد الاقتصادية بطريقة تعظم الهدف من الوحدة الإنتاجية موضع الدراسة، فإذا كانت الوحدة الإنتاجية مزرعة تجارية فإن الهدف المراد تعظيمه يكون الربح في ضوء سيادة الملكية الخاصة في القطاع الزراعي، أما الكفاءة الإنتاجية فانها تتحقق عندما تصل إنتاجية الموارد أو المدخلات إلى أقصاها⁽⁵⁾. وبإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي في ظل الخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي في الوجه القبلي بما يكفل الحصول على المستوى الاستغلاطي الأمثل الذي يعظم الدخل الزراعي والمزرعى الصافي للبنية الزراعي في الوجه القبلي في ظل التغيرات المناخية يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (11) والذي يشير إلى التقييم الاقتصادي والفنى المقارن للخريطة الإنتاجية الحالية والمثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي، أنه بزراعة رقعة أرضية مزرعية تبلغ نحو 219.791 ألف فدان في الموسم الصيفي في الوجه القبلي وفقاً للخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء، والأكبر عن الرقعة المحصولية الحالية بنحو 8.140 ألف فدان بما يمثل نحو 3.846% من إجمالي المساحة المنزرعة الحالية البالغة نحو 211.651 ألف فدان، يمكن الحصول على إجمالي إنتاج يزداد عن مثيله من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 55.789 ألف طن بما يمثل زيادة بنحو 7.204% عما كان عليه في الرقعة المحصولية الحالية البالغ نحو 774.433 ألف طن. وأنه بزراعة رقعة أرضية مزرعية تبلغ نحو 97.808 ألف فدان في الموسم الصيفي في الوجه القبلي وفقاً للخريطة الإنتاجية المثلثي لمحصول الذرة الشامية الصيفي الصفراء، والأكبر من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 5.174 ألف فدان بما يمثل نحو 5.585% من إجمالي المساحة المنزرعة الحالية البالغة نحو 92.634 ألف فدان، يمكن الحصول على إجمالي إنتاج يزداد عن مثيله من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 24.832 ألف طن بما يمثل زيادة بنحو 8.747% عما كان عليه في الرقعة المحصولية الحالية البالغ نحو 283.901 ألف

طن. حيث يتضح من كل ما سبق أن إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي في ظل الخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي في الوجه القبلي في ظل التغيرات المناخية يكفل الحصول على المستوى الاستغاثي الأمثل الذي يعظم الدخل الزراعي والمزرعى الصافي للبنية الزراعي، وتحقيق الجدار الاقتصادية للموارد المستغلة في ظلهما، وخفض ما قيمته نحو 16.124 مليون دولار في العام من واردات الذرة الشامية، وفقاً لأسعار استيراد الذرة الشامية في عام 2008/2009.

ملخص البحث وتوصياته:

تعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الإستراتيجية في قطاع الزراعة، في معظم دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، إذ تعد الغذاء الرئيسي والهام للإنسان، باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة، كما تستخدم الحبوب الغذائية في مصر كعلف للحيوان، وذلك لإنتاج اللحوم والألبان. وتتضخم أهمية الحبوب الغذائية الرئيسية في أنها أصبحت تمثل جانباً هاماً في التجارة الخارجية المصرية، حيث يتركز الجزء الأكبر من الواردات الغذائية في جانب مجموعة الحبوب، المتمثلة في القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة، بينما يمثل الأرز جانباً هاماً من الصادرات المصرية. وقد تحددت مشكلة هذا البحث، في أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في مجال التنمية الزراعية في مصر، إلا أن الكميات المستهلكة من المحاصيل الغذائية وخاصة محصول الذرة الشامية، مازالت تتجه إلى الزيادة المستمرة عاماً بعد آخر، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية التي تمثل في الفرق بين الكميات المنتجة والكميات المستهلكة من بعض المحاصيل الغذائية وخاصة محصول الذرة الشامية، ومن ثم تزايد الواردات وتراجع نسبة تعطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية وتقلص دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من الغذاء، مما يؤثر بالسلب على صحة الإنسان. وقد استهدف هذا البحث دراسة التغيرات الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي وإمكانية تحسينها لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال تعديل الخريطة الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية في الوجه القبلي. فاعتمد البحث على طرق التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي في دراسة الخريطة الإنتاجية الحالية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي، كما اعتمد البحث أيضاً على أسلوب البرمجة الخطية كأحد الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات، والتي تتعلق بإعادة رسم الخريطة الصنفية لمحصول الذرة الشامية بالوجه القبلي بأفضل طريقة ممكنة، وذلك من أجل تعظيم الدالة الإستهدافية في ظل بعض التقيود المناخية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الحكومية المختلفة. واتضح أنه بزراعة رقعة أرضية مزرعية تبلغ نحو 219.791 ألف فدان في الموسم الصيفي في الوجه القبلي وفقاً للخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي البيضاء، والأكبر عن الرقعة المحصولية الحالية بنحو 8.140 ألف فدان بما يمثل نحو 3.846 % من إجمالي المساحة المنزرعة الحالية البالغة نحو 211.651 ألف فدان، يمكن الحصول على إجمالي إنتاج يزداد عن مثيله من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 55.789 ألف طن بما يمثل زيادة بنحو 7.204 % عاماً كان عليه في الرقعة المحصولية الحالية البالغ نحو 774.433 ألف طن. وأنه بزراعة رقعة أرضية مزرعية تبلغ نحو 97.808 ألف فدان في الموسم الصيفي في الوجه القبلي وفقاً للخريطة الإنتاجية المثلث لمحصول الذرة الشامية الصيفي الصفراء، والأكبر من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 5.174 ألف فدان بما يمثل

نحو 5.585% من إجمالي المساحة المنزرعة الحالية البالغة نحو 92.634 ألف فدان، يمكن الحصول على إجمالي إنتاج يزداد عن مثيله من الرقعة المحصولية الحالية بنحو 24.832 ألف طن بما يمثل زيادة بنحو 8.747% عما كان عليه في الرقعة المحصولية الحالية البالغ نحو 283.901 ألف طن. وأن كفاءة الأداء التقنية لإنتاج الذرة الشامية الصيفي البيضاء في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بالوجه القبلي في ظل الخريطة الإنتاجية المثلث قد تغيرت من نحو 94.031، 99.527، 99.104% إلى نحو 99.665، 99.965، 99.583، 99.99% على الترتيب، بزيادة تقدر بنحو 6.348، 0.475، 0.905% عما كان عليه في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية، في الوقت الذي تغيرت فيه كفاءة الأداء التقنية لإنتاج الذرة الشامية الصيفي الصفراء في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، بالوجه القبلي في ظل الخريطة الإنتاجية المثلث من نحو 96.350، 96.836، 99.783، 97.961، 92.236% على الترتيب، بزيادة تقدر بنحو 3.267، 3.789، 0.217، 0.082% عما كان عليه في ظل الخريطة الإنتاجية الحالية.

كما يتضح من كل ما سبق أن إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي في ظل الخريطة الإنتاجية الأفضل لمحصول الذرة الشامية الصيفي في الوجه القبلي في ظل التغيرات المناخية يكفل الحصول على المستوى الاستغاثي الأمثل الذي يعظم الدخل الزراعي والمزرعى الصافى للبنيان الزراعي، وتحقيق الجدارة الاقتصادية للموارد المستغلة في ظلهما، وخفض ما قيمته نحو 16.124 مليون دولار في العام من واردات الذرة الشامية، وفقاً لأسعار استيراد الذرة الشامية في عام 2008/2009. لذا يوصى البحث بضرورة تطبيق التركيب الصنفي الأمثل لمحصول الذرة الشامية الصيفي بمصر العليا في المستقبل وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي في التركيب الصنفي الحالى لمحصول الذرة الشامية الصيفي بمصر العليا في ظل التغيرات المناخية بما يكفل الحصول على المستوى الاستغاثي الأمثل الذي يعظم الدخل الزراعي والمزرعى الصافى للبنيان الزراعي، وتحقيق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

مراجع البحث:

1. أحمد قدرى مختار محمد بهلوان (دكتور)، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائى المصرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد رقم (10)، العدد رقم (2)، سبتمبر 2000.
2. أليس سامي فرج (دكتور)، وأخرون، أثر تحسين أصناف محاصيل الحبوب الرئيسية على التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد رقم (5)، العدد رقم (1)، مارس 1995.
3. إمام محمود الجمسي (دكتور)، خديجة محمد الأعسر (دكتور)، سياسات الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فى مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل 2006.
4. ثناء إبراهيم خليفة حسن، أثر تباين السعارات المزرعية على كفاءة استخدام الموارد الزراعية فى مركز أسيوط، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، 1985.

5. جمال محمد صيام بعدادي، تخطيط إنتاج الحاصلات الحقلية في جمهورية مصر العربية باستخدام البرمجة الخطية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 1973.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، القاهرة.
7. حسام الدين محمد عبد الحليم هيكل، الطاقة المستهلكة في نظم الرى المختلفة، رسالة ماجستير، قسم الهندسة الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 1994.
8. حسن على خضر (دكتور)، اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1987.
9. حسين عبد الوهاب إبراهيم (دكتور)، الكتيف الزراعي النباتي في جمهورية مصر العربية، مذكرة إستنسيل، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 1982.
10. حسين محمد عبد السميع (دكتور)، محاضرات في السياسة الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1971.
11. رمزي زكي (دكتور)، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها مع برنامج مقترن لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
12. سماح كامل محمد، استراتيجية التكيف الزراعي في التنمية الزراعية بمصرية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 1987.
13. عادل أحمد حسين (دكتور)، مشكلة الدعم السلفي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980.
14. علي رزق مصطفى (دكتور)، تأثير التكنولوجى الحيوى على إنتاج محاصيل القطن والقمح والذرة الشامية، المؤتمر السادس للاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، أكتوبر 1997.
15. علي عبد العال خليفة (دكتور)، استراتيجية الاكتفاء الذاتي في المملكة العربية السعودية، نشرة بحثية، كلية الزراعة بالرياض، مركز البحوث الزراعية، 1982.
16. علي محمد عبد الله هدهود (دكتور)، دراسة اقتصادية للحبوب الغذائية في جمهورية مصر العربية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد رقم (1)، العدد رقم (1)، مارس 1991.
17. عماد الدين مصطفى (دكتور)، قياس الكفاءة الاقتصادية لطرق الرى في الزراعة المصرية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (1581)، يناير 1995.
18. فوزي طليم رزق (دكتور)، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية في الخمس سنوات المقبلة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر، 1986.
19. المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، استراتيجية الأمن الغذائي، الدورة الثامنة، 1981/1982.

20. محمد أبو مندور (دكتور)، اتفاقية الجات الفرص والتحديات، ندوة اتفاقية الجات الزراعية المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 17-19 يوليو 1994.
21. محمد إسماعيل فرح (دكتور)، دور الزروع النباتية الغذائية التقليدية في تحقيق سياسة الأمن الغذائي في مصر، المؤتمر العلمي لتوفير الأمن الغذائي في مصر، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1979 يوليو.
22. محمد الحسيني محمد (دكتور)، عبد الرحمن محمد الخازنيدار (دكتور)، المعالم والمؤشرات الأساسية لامكانية الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المؤتمر السادس للاقتصاد والتربية في مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الثاني، 14-16 أكتوبر 1997.
23. محمد عبد الحميد الدسوقي (دكتور)، دراسة تحليلية للاتجاهية الزراعية لأهم الزروع الرئيسية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1971.
24. محمد عبد العليم مرسي، التربية والأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة الخليج العربي، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، 1984.
25. محمود محمد الشريف (دكتور)، وأخرون، الزراعة العربية المصرية، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1968.
26. محى زين العابدين محمد درويش، دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على حجم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 2007.
27. مصطفى علي مرسي (دكتور)، محاصيل الحبوب، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979.
28. مني مصطفى البرادعي (دكتور)، سياسة الغذاء في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم (417)، القاهرة 1988.
29. نبيلة إبراهيم شرف (دكتور)، سعيد نبوى السيد (دكتور)، التوقعات المستقبلية للسياسة الزراعية المصرية في مجال الحبوب، المؤتمر الفني الدوري الحادي عشر، التكامل العربي في مجال إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، بيروت، نوفمبر 1997.
30. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات، القاهرة، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات، 1982.
31. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.
32. يعقوب سليمان، مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية، ندوة الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث، عمان، فبراير 1986.

الملحق:

Mathematical presentation of the model.

The objective function of the model was to maximize the contribution that can be obtained from cropping variety.

Algebraically the model is summarized below:

$$\text{Maximize } Z = \sum_e \sum_g \sum_y \sum_p \sum_t a_{egyt} X_{egyt}$$

Where:

Z = Gross margin.

a_{egyt} = Contribution coefficient that is the benefit that can be obtained per fed of land from crop variety t of crop variety combination p in agriculture season y by irrigation type g in land type e.

X_{egyt} = The area (fed) of land to be cultivated from crop variety t of crop variety combination p in agriculture season y by irrigation type g in land type e.

Subject to the following constraints:

- | | |
|------------------------|--|
| 1- Land constraint. | Return constraint. |
| 2-Cost constraint. | 1.Net profit constraint. |
| 3- Water constraint. | 2.CO ₂ emission constraint. |
| 4- Capital constraint. | 3.Energy constraint. |

PRODUCTION CHANGES oF MAIZE IN UPPER EGYPT & POSSIBILITY oF FOOD SECURITY ENHANCE

Dr. Youssef Mohamed Hamada

Agric Research Center

Agric Economic Research Institute

Abstract:

Cereals are regarded, in the agricultural sector, as strategic crops in the entire world in general and in the Arabic countries in particular. Main sources of human food come from cereals, which also is an important part in foreign trade of Egypt. The problem of this research revolves around the growing gap between grains production and consumption, in the context of the escalating population on growth rates in Egypt. Per capita of grains has declined as a result of declined per capita of agricultural land and cropping area. Based on what mentioned previously self sufficiency of grains declined sharply and human health gets worse. Part of the research's problem focuses on the declining exports of agricultural products which led to trade balance deficit, associated with increased amounts of the hard currencies needed. Such deficit casts its heavy shade on socio economic development plan.

The objective of this research is based on maize for its high economic importance and its broad gap as well. This research tries to show how better allocation of resources will help to increase production of maize crop in case of climate change in Upper Egypt and the possibility of maize cropping variety map reform in Upper Egypt. The descriptive and quantitative analyses were adopted in conducting this research plus some statistical methods. The linear programming technique either adopted in determining the optimal maize cropping variety to test the efficiency use of agricultural resources in the maize crop production in Upper Egypt governorates.

The results show that the use of agricultural resources has deviated from the optimum utilization of resources in Upper Egypt governorates, which maintains the economic efficiency after land effective by impacts of climate change. Increasing yield per fed considered an important means because the area under cultivation is limited, to meet the increasing demand. As far as main crops are concerned, the research found that for the

entire Upper Egypt governorates yield per fed of maize crop decreased after affected. Now it is clear from the research that the impacts of climate change has affected on the economic efficiency of resources utilization.

Using the linear programming technique to treat impacts of climate change in Upper Egypt for determining the optimal maize cropping variety, represents the production per summer maize (white) cropping variety at farm gate increased by 55.789 million ton or 7.204%, although farm decreased 8.140 thousand feds or 3.846%. Either using the linear programming technique to treat impacts of climate change in Upper Egypt for determining the optimal maize cropping variety, represents the production per Summer Maize (Corn) cropping variety at farm gate increased by 24.832 million ton or 8.747%, although farm increased 5.174 thousand feds or 5.585%.

The research recommends reform the production map of maize in Upper Egypt governorates by using the linear programming technique to treat impacts of climate change in Upper Egypt governorates for determining the optimal maize cropping variety.